الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 20-10-2010 العدد 1248

قطاع الاتصالات: الخروج من البيئة المشوّهة

نحّاس: الهيئة المنظّمة وجدت نفسها جزيرة في مساحة غير محدّدة المعالم

حسن شقراني

هناك توجّه يكاد يُصبح «موضة» في ما يتعلّق بإدارة قطاع الاتصالات وكلّ أوجه التكنولوجيا المحيطة به: لا يمكن أن يتطوّر إلا بهيئة ناظمة تسيّر شؤونه، مستقلة على نحو تام... وهكذا ينشأ في بعض الأحيان نقاش لا يكاد ينتهي بشأن حدود البيروقراطيّة العامّة في التحكّم في قطاع مسؤول عن هوامش لا تنفكّ تتوسّع من النموّ المحقّق عالمياً.

والتعقيدات تزداد في لبنان. فإعادة انبعاث القطاع بعد الحرب كانت مشوّهة، واستمرّت الأمور على هذا النحو، أي لغير مصلحة المستهلكين والاقتصاد عموماً. ولذا، فإنّ الإصلاح يحتاج إلى مقاربات مختلفة عن المقاربات التقليديّة، وعن النمط العام الذي أدّى إلى نموّ عدد الهيئات الناظمة إلى 153 هيئة خلال السنوات العشرين الماضية، 80% منها تتمتّع باستقلاليّة تامّة.

هذه القضيّة طُرحت بكل تفاصيلها وأبعادها في مؤتمر الشبكة الأورو ـ متوسّطيّة للهيئات المنظّمة للاتصالات (EMERG) الذي نُظّم في فندق «موفمبيك» في بيروت أمس. وكان النقاش حيوياً، وخصوصاً في ما يتعلّق بعرض تجربة البلد المضيف.

بداية، الدور الذي يجب أن يضطلع به الناظمون هو إلغاء العوائق من أمام تطوّر قطاع الاتصالات عموماً. ووفقاً لإيضاحات الخبير في القطاع، الأستاذ في جامعة لندن للاقتصاد، ويليام ميلودي، فإنّ مهمّة المنظّم تتمحور حول خلق بيئة استثمار مناسبة، تقزيم العوائق أمام المشاركة، تحسين الطلب والعرض، تطبيق المهارات والاستراتيجيات الإدارية لاعتناق روح تحقيق السياسات.

ولكن رغم وجود معايير ثابتة على هذا الصعيد، من وجهة النظر الكميّة التقليديّة، أي نظرة «السوق الحرّة من دون نقاش!»، لا يفلت أي بلد من ثغر تُرصد في قطاعه مهما كان متطوّراً. ففي الدنمارك، التي تتربّع على عرش المؤشّرات في الاتصالات، الأسعار مرتفعة. أمّا الولايات المتّحدة، التي كانت رائدة، فهي الآن ليست بين المراتب العشر الأولى وفقاً للمؤشّرات نفسها، وتبدو «عالقة في التعقيدات القانونيّة، على حدّ تعبير الخبير نفسه، «لأنّ كلّ شيء موضوع بيد المحامين».

كذلك فإنّ التجربة المرصودة عالمياً، توضح أنّ علاقة الهيئة الناظمة مع وزارة الاتصالات ومع النظام السياسي عموماً «تتغير مع الوقت»، يقول مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، الهادي العربي. «ففي بعض الأحيان تكون إدارة الهيئة غير ناجحة، رغم استقلاليّتها عن السياسة»، لذا فإنّ الرقابة على هذا الصعيد هي في حراك مستمرّ.

من المؤكّد أنّ هذا الحراك يجب أن يكون دائماً في سبيل تحقيق المصلحة العامة، لجهة تحسين شروط المنافسة وبالتالي الأسعار، أو لجهة الرقابة على الخدمات ونوعيّتها. طبعاً لا تسير الأمور على هذا النحو في كثير من الأحيان، ولكن ماذا يحدث عندما تكون الخلفيّة في الأساس مهترئة؟

الصورة الموجودة في لبنان «مغايرة إلى حدّ بعيد جداً لتلك التي نجدها في المؤتمرات والكتب»، وفقاً لوزير الاتصالات شربل نحّاس. فقد تكرّست في قطاع الاتصالات في هذا البلد تشوّهات كثيرة عرضها الوزير خلال كلمته في المؤتمر، مشيراً إلى أنّ تدابير المعالجة لم تبدأ إلا أخيراً عبر خطّة تأخذ في الاعتبار هدفين عامّين أساسيّين: الأوّل هو هيكلة قطاع الاتصالات، والثاني هو السير من دون إبطاء في عملية رفع مستوى الخدمات الأساسيّة. فقانون تنظيم قطاع الاتصالات لم يصدر إلّا في عام 2002، وتضمّن إنشاء الهيئة الناظمة كما تضمّن فقرات قصيرة عن دور الوزارة وإنشاء الشركة اللبنانيّة للاتصالات «Liban Telecom»، بحسب وزير الاتصالات. غير أنّ نصّ القانون «غير متجانس مع المواضيع التي يغطيها... كذلك هناك بعض الالتباس في تسميته قانون الاتصالات». وهو صدر ولم ينتج منه أي تطبيق، إلى أن صدر في عام 2007 مرسوم تأليف مجلس الهيئة الناظمة من 5 أعضاء. والمشكلة الأكبر هي أنّ «الحياة لم تكن سهلة منذ ذاك الحين»، يتابع شربل نحّاس. فقد وجدت الهيئة نفسها «كأنها جزيرة في مساحة غير محدّدة المعالم». وبسبب هذا الالتباس «تطوّرت الأمور إلى إرباكات عديدة نتج منها دعاوى مختلفة، بين الهيئة والوزارة والهيئة وأصحاب الرخص وبين أصحاب الرخص أنفسهم».

ولكن كيف نشأت هذه البيئة المشوّهة؟

بعد انتهاء الحرب في عام 1990، كانت شبكة الاتصالات متوقّفة كلياً، فيما تضاعف الطلب على المعلوماتية، وخصوصاً من جانب المصارف. وذلك في ظلّ وجود بعض الجزر غير القانونيّة التي وفّرت خدمات الاتصالات خلال «المعمعة الأهليّة».

تنظيم فتحرير فتطوير (مروان بو حيدر)

وبهدف تحديث ما خُرّب، حصل «تطوّران متلازمان»، على حدّ تعبير شربل نحاس؛ الأوّل هو إطلاق مشروع ترميم الشبكة الثابتة عبر شركة خاصّة، والثاني إطلاق العمل في قطاع الخلوي عبر عقدي «BOT» (بناء، تشغيل، ومن ثم نقل للدولة).

هذان التطوّران أفرغا الوزارة من كادرها البشري، لأنّ الخبراء توجّهوا إلى المؤسّسات الجديدة. وإضافة إلى ذلك، خُلق كيان هجين، سُمّي «أوجيرو»، ضمّ أساساً العمال السابقين في (Radio Orient) الفرنسي. هذا الكيان عُدّ «متعهداً لدى الوزارة، غير أنّه أكلها من الداخل».

وفي الإطار الجديد «بدا أنّ الأمور مربحة جداً»، لذا ارتأى النظام «استفادة المالية العامّة من خلال زيادة الضرائب»، وأضحت المكوّنات الضريبية تمثّل نحو ثلثي الأموال التي تُجبى من الناس في هذا القطاع، فيما نسبة الاختراق متدنيّة (ارتفعت خلال العامين الماضيين إلى 70%) والصيانة غائبة كلياً بفعل الإهمال والتعويل على الخصخصة! وهكذا بات البعض يعتقد أن «الهاتف الخلوي تحوّل إلى نفط لبنان»، ونشأ الصراع مع المشغّلين في بداية الألفيّة الجديدة، فمثل البيئة العامّة التي أحاطت بصوغ قانون الاتصالات، وبالتالي إنشاء الهيئة الناظمة. وفنّد شربل نحّاس موجبات إنشاء الهيئة الناظمة في المطلق؛ أوّلاً، هناك طابعها الاستقلالي الذي يجب أن يكون موجوداً أساساً لتقنين مصلحة الدولة إذا كانت تتحكّم في مشغل رئيسي لخدمات الاتصالات. ثانياً، هناك اعتقاد سائد بأنّ الهيئة إجمالاً هي «في موقع أفضل تجاه التأثيرات السياسية»، ولكن هذا الأمر ليس صحيحاً بنيوياً، بحسب الوزير، ووفقاً لتأكيدات الهادي العربي، والمدير العام للهيئة الناظمة في إسبانيا، خواكين أوسا بواندايا، الذي ذهب إلى درجة التحذير من إغلاق الهيئة على نفسها في «برج عاجي»! إذاً القضيّة تحتاج إلى تمحيص معمّق للخروج بأفضل النتائج، على الصعيدين القانوني والتقني، وخصوصاً في ظلّ الوضع اللبناني المعقّد. وهي مسألة حيويّة، لأنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان الوحيد الذي واجه الأزمة المالية العالميّة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"